الانتقال الديمقراطي في العالم العربي وإشكالية إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية

Democratic transition in Arab World and the problem of democratic institutions reconstruction

لرقط الحسين* أستاذ محاضر- ب-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمسيلة - الجزائر
البريد الإلكتروني: hocine.larguet@univ-msila.dz

تاريخ الارسال: 2020/12/01	تاريخ القبول: 2021/09/20	تاريخ النشر: 2022/06/10

ملخص :

يعتبر موضوع الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية والتأسيس للديمقراطية من بين أكثر الموضوعات التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمهتمين بقضايا وشؤون المنطقة العربية، حيث حظي هذا الموضوع بنقشات علمية وأكاديمية هامة على مختلف المستويات، من أجل تفسير واقع الديمقراطية في المنطقة العربية ومحدداتها ومعيقاتها، ومدى ارتباطها بمختلف المتغيرات الدولية والإقليمية.

وشكل انتقال السلطة في الدول العربية أحد المتغيرات الحاكمة لمدى استقرار النظم السياسية وقدرتها على وضع قواعد تتسم بالاستمرارية والديمومة لتنظيم عملية الانتقال من الحكام إلى أسلافهم، وهو الأمر الذي تنظمه دساتير الدول وقوانينها وربما السوابق التاريخية التي تمت، وبرغم اختلاف الآلية من دولة إلى أخرى بحسب نظام الحكم الذي تتبناه، إلا أن جوهر عملية الخلافة السياسية يرتبط بكيفية تأمين الانتقال الآمن للسلطة بما يحول دون إنتاج معضلة أزمة الانتقال وانسداد أفقه، التي شكلت أحد أبرز التحديات التي واجهت النظم الجمهورية، بعد نهاية العام 2010 ومثلت دافعا ومبررا موضوعيا لتحفيز اندلاع الثورات.

وتتحدد إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم الآليات التي انتهجتها الدول العربية من أجل إعادة البناء الديمقراطي لأنظمتها السياسية وأهم التحديات التي واجهت هذا البناء.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي؛ التحول السياسي؛ المجتمع المدني؛ البناء الديمقراطي؛ المؤسسات الديمقراطية.

* **المؤلف المرسل:** لرقط الحسين

Abstract:

The subject of democratic transition and institutionalization to democracy in Arab region, is considered as the core subject with a huge importance given by scholars and those who are interested in the Arab region issues. This subject is largely debated at all levels in order to explain the status of democracy in Arab region and its constraints. Also to determine at what extent it is related to different international and territorial variables.

The transfer of power in the Arab countries has been one of the governing variables of the extent of the stability of political systems and their ability to establish rules characterized by continuity and permanence to regulate the process of transition from rulers to their predecessors, which is regulated by the constitutions and laws of states and perhaps historical precedents that have taken place, despite the difference in the mechanism from one state to another according to the system The ruling you adopt, however, the essence of the political succession process is related to how to secure the safe transfer of power in a way that prevents the production of the dilemma of the transition crisis and the blockage of its horizon, which constituted one of the most prominent challenges facing republican regimes, after the end of the year 2010 and represented an objective motive and justification for stimulating the outbreak of revolutions.

The problematic of this study is determined in an attempt to understand the mechanisms that the Arab countries have adopted for the sake of the democratic reconstruction of their political systems and the most important challenges that faced this construction.

Key words: democratic transition, political transition, civil society, democratic construction, democratic institutions.

مقدمة:

يشكل انتقال السلطة في الدول العربية أحد المتغيرات الحاكمة لمدى استقرار النظم السياسية وقدرتها على وضع قواعد تتسم بالاستمرارية والديمومة لتنظيم عملية الانتقال من الحكام إلى أسلافهم، وهو الأمر الذي تنظمه دساتير الدول وقوانينها وربما السوابق التاريخية التي تمت، وبرغم اختلاف الآلية من دولة إلى أخرى بحسب نظام الحكم الذي تتبناه، إلا أن جوهر عملية الخلافة السياسية يرتبط بكيفية تأمين الانتقال الآمن للسلطة بما يحول دون إنتاج معضلة أزمة الانتقال وانسداد أفقه، التي شكلت أحد أبرز التحديات التي واجهت النظم الجمهورية، بعد نهاية العام **2010** ومثلت دافعا ومبررا موضوعيا لتحفيز اندلاع الثورات.

هذه التطورات غيرت من النظرة السابقة لشعوب المنطقة العربية على أنها شعوب غير جاهزة للديمقراطية، وحملت معها مجموعة من التساؤلات حول الطبيعة الفجائية للتغيير السياسي في المنطقة. وتتحدد إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم الآليات التي انتهجتها الدول العربية من أجل إعادة البناء الديمقراطي لأنظمتها السياسية وأهم التحديات التي واجهت هذا البناء.

تأتي المشكلة البحثية لهذه الدراسة كالآتي : **ما هي آليات إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية في الأنظمة العربية والتحديات المواجهة لها؟**

تم استخدام منهج تحليل النظم في هذه الدراسة، وذلك من خلال تحليل مدخلات النظام السياسي العربي وكيفية التعامل مع مختلف القضايا التي تتعلق بالمطالب المجتمعية والقوى الفاعلة في هذا النظام والضغوط الواردة من البيئتين الداخلية والخارجية والتي من شأنها التأثير على عمل النظام السياسي العربي وإدارة العملية السياسية.

وللإجابة عن هذه المشكلة البحثية وجب التطرق بالدراسة للنقاط التالية:

أولا: الانتقال الديمقراطي: مقاربة ابستيمولوجية.

ثانيا: الربيع العربي وسقوط الدولة التسلطية بين مأزق الفشل وتحديات النجاح .

ثالثا: المجتمع المدني العربي كمتغير رئيسي للإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية.

رابعا: آليات تفعيل إعادة البناء الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي.

المحور الأول: الانتقال الديمقراطي مقاربة ابستيمولوجية

لقد ترتب عن الموجة الديمقراطية التي عرفها العالم عقب انهيار الاتحاد السوفييتي نتائج متباينة، حيث نجحت بعض البلدان في التحول من الأنظمة الاستبدادية التسلطية إلى نظم سياسية أكثر تعددية، كما أجريت انتخابات تعددية وإحداث مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ومن جهة أخرى نجد مجموعة من الدول لم تنجح في عملية التحول وعرفت أزمات حكم، ويمكن القول عن دولة بأنها ديمقراطية عندما تكون قادرة على تحمل الضغوط والأزمات دون التخلي عن العملية الديمقراطية والانتخابات والحريات السياسية التي تعتمد عليها بما في ذلك حرية المعارضة وقبول الرأي الآخر. وقد عنيت الاتجاهات الحديثة لدراسة النظم السياسية، بالسعي إلى معرفة أسباب التباينات بين مختلف تجارب التحول الديمقراطي، واستجلاء مدى ارتباط هذه التباينات بظروف اقتصادية واجتماعية تمت بعيدا عن صانعي القرار .

تتميز عملية الانتقال الديمقراطي في كافة بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد من ناحية، وبتعدد مساراتها، والاختلاف النسبي في نتائجها من ناحية ثانية، ويعتمد ذلك على حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلد المعني، وعلى الظروف الإقليمية والعالمية السائدة أثناء عملية الانتقال الديمقراطي.

كما أن الانتقال الديمقراطي يمثل الانسلاخ التام عن النظام السلطوي وتكريس التعددية والتداول السلمي على السلطة، ولا يقف عند التحولات الجزئية التي تنشئ نظم حكم هجينة، وعملية الانتقال الديمقراطي ذات طابع مرحلي، كما ثبت من التجارب المقارنة زمنيا لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

فصموئيل هنتنجتون يرى أن الانتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية وترسيخها، وإن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزا أمام التحول الديمقراطي.[1]

وتعتبر مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر المراحل خطورة في عملية التحول إلى النظام الديمقراطي، نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن هذه المرحلة تكون ذات طبيعة مختلطة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع أو الاتفاق.[2]

توجد مجموعة من العوامل تساعد على تفكك النظام السلطوي مفسحة الطريق أمام مرحلة الممارسة الديمقراطي وهي [3]:

1-وجود معدلات واضحة للفشل في أداء النظام السياسي (بطء في معدلات النمو الاقتصادي، مرور النظام السياسي بأزمة اقتصادية كبيرة وعجزه في معالجتها ومواجهتها.(..

2- تعرض فئات متزايدة من المجتمع لضغوط الأزمات الاقتصادية، واحتمال ظهور الحراك الاجتماعي البعيد عن سيطرة النظام السياسي.

3- عجز النظام السياسي عن مواجهة الأزمة، عندها تبدأ الانقسامات، ومن تم اعتبار التحول الديمقراطي مخرجا أساسيا من أزمات النظام السياسي.

قد قدم "طوماس كاروتيرز" مراحل الانتقال الديمقراطي ممثلة كالآتي[4] :

المرحلة الأولى: مرحلة الانفتاح: في هذه المرحلة تنضج فيها ممارسة الديمقراطية، وتوفير الشروط الضرورية لفناء النظام السلطوي، وإدخال تغييرات سياسية عميقة.

المرحلة الثانية: مرحلة الاختراق: يحل فيها النظام الديمقراطي محل النظام السلطوي، حيث تمارس السلطة حكومة منتخبة في إطار الحرية والنزاهة والشفافية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الترسيخ الديمقراطي:[5] تتطلب هذه الأخيرة وقتا اكبر لأجل تعزيز الممارسة الديمقراطية عبر المؤسسات وإرساء آليات الانتخاب .

إن عملية التحول الديمقراطي هي عملية من الممكن أن تحدث في ظل ظروف يجتمع فيها أكثر من عامل ، ويحدث الانتقال إلى الديمقراطية عند دخول نظام الحكم لدولة ما في أزمة شرعية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انقسام بين النخب السياسية ، ويتراوح هذا الانقسام بين من يريد أن يستمر النظام القديم الذي يمثله النخبة الحاكمة، وبين من يريد تغيير النظام وتمثله المعارضة.

الانتقال الديمقراطي يتم بواسطته الانتقال من وضع سياسي إلى آخر يدخل تغييرات على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وعلى المؤسسات القائمة والفاعلين السياسيين. "ويعتبر الانتقال الديمقراطي عملية معقدة وصعبة كشفت التجارب أنها تتطلب تضحيات كبيرة، وتسببت في مقاومات وصراعات بين القوى القديمة والجديدة، وبين مراكز النفوذ وشبكات المصالح، الأمر الذي يفرض على الأطراف تقديم عدد من التنازلات والتفاوض على مجموعة من التوافقات ويستعمل مفهوم الانتقال الديمقراطي لوصف التحولات الجذرية التي تقع في نظام سياسي يتميز بطبيعته الشمولية، وهذه

التحولات قد تأخذ أشكالا متعددة، وتتم على مستويات مختلفة، حسب تجارب الانتقال الديمقراطي التي عرفتها بعض المجتمعات في الربع الأخير من القرن الماضي.

الأساس في عملية الانتقال الديمقراطي هو الانفتاح المتزايد على المجتمع وعلى القوى الفاعلة فيه، وعلى مطالبه الأساسية المتصلة بثلاث مجالات: الديمقراطية ، حقوق الإنسان والاقتصاد، وهذا مقابل تخلي النظام السياسي عن احتكار السلطة ومركزة القرارات في دوائر ضيقة، وإذا أردنا تصنيف أشكال الانتقال الديمقراطي، فيمكن حصرها في ثلاثة وهي: الانتقال التوافقي الذي يتميز بحصول توافق بين السلطة القائمة والقوى الحية أو قوى التغيير، والانتقال الاسترادادي حيث تقوم السلطة القائمة وبسرعة، بتحويل مطالب الشعب لفائدتها، والانتقال الجبري حيث أن السلطة القائمة وبعد رفضها السابق للتغيير، ينتهي بها الأمر، ومن دون حصول قناعة لديها، إلى الرضوخ للتغيير.

لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم، لأنها أصبحت أسلوبا للممارسة السياسية والحركة الاجتماعية والاقتصادية إذ تتوقف أشكال الديمقراطية على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها كل دولة، والصفة الرئيسية المميزة للديمقراطية هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين الدين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة عن طريق ممثليهم. ويعرف جوزيف شمبيتر Joseph Schumpeter الديمقراطية بأنها:" ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والدي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طرق التنافس"[6]. فالديمقراطية تقوم على مجموعة من العناصر المتكاملة، تهدف إلى الحد من أطماع السلطة السياسية في الاستحواذ على القوة المفرطة حفاظا على حريات المواطنين وتفتح أمامهم أبواب التمثيل الشعبي عن طرق الانتخابات، مما يسمح لهم بتعيين الحكام، وترسيخ مبدأ التداول السلمي على السلطة وهي التي تعطي الحق لكل المواطنين دون استثناء في ممارسة العمل السياسي. وتقوم الديمقراطية على الركائز التالية:

أ- التمثيل السياسي والانتخاب:

إن التمثيل السياسي Political Représentation الذي يعتبر أداة ضرورية من أدوات المشاركة السياسية، والمشاركة في عملية صنع القرار، ويكون ذلك عن طريق تمثيل الشعب بعدد من النواب بحسب الكثافة السكانية.[7] كما أن حق الانتخاب هو عنصر أساسي في الديمقراطية كونه الوسيلة أو الآلية التي من خلالها تمنح الشرعية السياسية للحاكم لإدارة الدولة لخدمة الشعب، ويستدعي ذلك وضع مجموعة من

الآليات، والإجراءات القانونية لإجراء وإنجاح العملية الانتخابية، إضافة إلى أن دورية الانتخابات من أجل تجديد القيادات تعتبر ركنا أساسيا من الديمقراطية ودلالة على رشادة الحكم السياسي. [8]

ب- مبدأ التداول السلمي على السلطة:

إن منطق التداول السلمي على السلطة يعني رفض الجمود والديمومة، أي التجديد في الأشخاص والقيادات والأحزاب السياسية والسياسات والأفكار والممارسات السياسية، وهذا ما تمارسه الدول الديمقراطية الراسخة عبر الانتخابات الحرة والنزيهة بشكل دوري ومنتظم بواسطة الاقتراع العام. ويكون هذا التداول السلمي في شتى وظائف ومستويات الحكم في الدولة، الشيء الذي يضمن الحل الأمثل لإشكالية الصراع على السلطة، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمن للدولة[9].

ج- البرلمان :

يعد البرلمان مؤسسة سياسية مشكلة من مجلس أو عدة مجالس أو غرف يتمتع بسلطات تقديرية، ولكي يحصل عليها لا بد أن يمتلك صلاحيات موسعة مقابل صلاحيات الحكومة. كما تشكل الأجهزة التشريعية المستقلة (البرلمانات) ركنا أساسيا في الممارسة الديمقراطية، حيث أصبح تطوير العمل البرلماني مدخلا للإصلاح السياسي الديمقراطي ككل.[10] وقد أصبح البرلمان اليوم رمزا لمجموعة من التحولات السياسية التي تضم العديد من المؤسسات السياسية والدستورية مثل: الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ككل، ذلك هو الذي يشكل المناخ السياسي والاجتماعي الذي يزدهر فيه العمل البرلماني ويقدم الضمانات الأساسية لاستمرار النظام الديمقراطي.

د- الفصل بين السلطات : Séparation of Power :

يعد مبدأ الفصل بين السلطات من مبادئ الحكم الديمقراطي، أي لكل سلطة من سلطات الدولة استقلالا متميزا، ولا تتدخل سلطة في عمل السلطات الأخرى، و هو مبدأ سياسي لضمان عدم اعتداء سلطة على سلطة أخرى وعدم طغيانها ورقابة السلطات لبعضها البعض، بمعنى أن مختلف السلطات مستقلة عن بعضها البعض في ممارسة وظائفها على أن تتعاون كلها على الوصول إلى الهدف الرئيسي وهو تحقيق النفع العام، وفي سبيل عدم انحراف هيئات الحكم عن اختصاصاتها وأهدافها تتقرر لها في مواجهة بعضها وسائل للرقابة[11]. أي لا يجوز انفراد إحدى السلطات بصلاحيات مطلقة، لذلك لابد من

وجود رقابة متبادلة وفعالة بين السلطات الثلاثة، بحيث تمارس كل سلطة مهامها وصلاحياتها تحت رقابة السلطات الأخرى.

المحور الثاني: الربيع العربي وسقوط الدولة التسلطية بين مأزق الفشل وتحديات النجاح

السلطة السياسية في دول المنطقة العربية، تستمد شرعيتها من مزيج من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية، وقد ازداد مأزق الدولة في العالم العربي تعقيدا بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التي بقيت دون حل، مضافا إليها ما استجد من صراعات. ومن بين المشكلات القديمة الباقية والعالقة قضية الصراع العربي الإسرائيلي والصراع العراقي الإيراني، أضف إلى ذلك الصراعات القائمة في كل من السودان، ليبيا، سوريا، الصومال، الصحراء الغربية.[12]

إن التغيرات السياسية التي عرفتها الأنظمة السياسية في العالم العربي، تبقى لها أثرها الإيجابي لان التاريخ السياسي لهده النظم ارتبط ببروز الدولة التسلطية في طرح مزاعم أن المنطقة العربية منطقة متوحشة لا غنى عن العنف والقمع لفرض النظام فيها، حيث يكشف دلك على المحافظة على الإرث الكولونيا لي بعد الاحتلال الأجنبي للمنطقة، فقد كانت الأنظمة العربية أشبه ما تكون قوات احتلال يسعى أفرادها للحصول على الاستقلال منها، حيث تتميز هذه الدول بغياب المشروعية والضعف. لأن الدولة معادية للمجتمع حيث تقوم بعزله وتسيطر عليه مما أنتج حالة من الإحباط والتذمر الشعبي من حالة الاستبداد والطوارئ المعلنة من عقود في بعض البلدان، وفي ظل هذه البنية الاستبدادية المتسمة بالقهر الممنهج والمستمر على المجتمع، كان تفجر هده البنية هو المحصلة النهائية في شكل موجات من الغضب الشعبي ضد هذه الأنظمة وإسقاطها .

الثورات العربية قامت من أجل إسقاط أنظمة الاستبداد والفساد، الأمر الذي تمت ترجمته في مقولة "الشعب يريد إسقاط النظام"، لكن هل أن جماعات الإسلام السياسي قادرة على الاستمرار في الحكم وتطويره على أسس الحرية والديمقراطية، خصوصا أنه ثمة انقسام سياسي حاد بين القوى الإسلامية والقوى العلمانية، لا بل إن هذا الانقسام يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه عملية التحوّل الديمقراطي[13] .

ولقد صاحبت أحداث الربيع العربي تغيرات راديكالية في خارطة القوى والفواعل السياسية، وسقوط الأنظمة الاستبدادية في العديد من دول الربيع العربي حيث سارعت

الحكومات لتبني جملة من الإصلاحات السياسية التي من شأنها تعزيز مسارات البناء الديمقراطي وإقامة أنظمة رشيدة. وقد اختلفت تأثيرات الربيع العربي في الدول العربية من دولة إلى أخرى، حيث سقط النظام في كل الحالة التونسية والليبية، وسارعت باقي الأنظمة إلى تبني جملة من الإصلاحات للحيلولة دون وصول مد رياح الربيع العربي إليها كما هو الحال في الجزائر و المغرب، وسقوط النظام المصري وإجراء انتخابات رئاسية توجت بفوز جماعة الإخوان لكن وبعد مرور سنة فقط من انتخابه تم الانقلاب عليه من طرف المؤسسة العسكرية، ولازالت كل من اليمن وسوريا تعرف حالات كبيرة من العنف السياسي، والمواجهات المسلحة بين قوى النظام السياسي الحاكم وقوى المعارضة.

يتوقف نجاح الربيع العربي على مراعاة مبدأ التوافق، الذي ينص على وجوب إشراك كل مكونات المجتمع في بناء دولة الحق والقانون والعدالة. يقول باحث عراقي: "نموذج الديمقراطية الذي يناسب المجتمعاتِ العربية التي تجري فيها الاحتجاجات الشعبية هو ديمقراطية الشراكة الوطنية التي تقوم على مبدأ التوافق الوطني[14] ...؛ الأمر الذي يضعف حاجة القوى الوطنية للاستقواء بالعامل الخارجي ضد بعضها البعض، كما يقلل من فرص بعض تيارات الحركة السياسية للانفراد بالسلطة، سواء بالاستناد على الشرعية الانتخابية أو العنف."[15]

المحور الثالث: المجتمع المدني العربي كمتغير رئيسي للإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية.

تؤكد أدبيات التحول الديمقراطي على أن قوى ومنظمات المجتمع المدني، متمثلة في الجمعيات الأهلية، والنقابات العمالية، والمهنية والاتحادات، والنوادي، والحركات الاجتماعية وغيرها، تستطيع أن تقوم بدور هام ومؤثر خلال مرحلتي التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، وذلك من خلال مسالك عديدة.

والتحول الديمقراطي لن يكون له أي مدلول واقعي إذا هو لم يأخذ بعين الاعتبار بفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني. كما يلعب المجتمع المدني ألتعددي والنشط دورا مهما في موازنة قوة الدولة، كما يمكن أن يكون حائلا أمام عودة التسلطية وعاملا في تعزيز الديمقراطية، والمحافظة عليه، حيث كان عاملا في تفسير عمليات التحول الديمقراطي، أو الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، كما أدى تطور الجمعيات والحركات الاجتماعية المستقلة (النساء، النقابات، المهنيون)

في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقا وبعض أجزاء من آسيا وإفريقيا إلى تنامي عمليات الدمقرطة.

المجتمع المدني هو إحدى مركبات المجتمع الديمقراطي وتعددت الآراء حول مكوناته، وارتبط شيوع المفهوم خصوصا بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وظهور الفكرة المنادية بضرورة تقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى، وتقوية دور المجتمع المدني، وانتشر استخدام مفهوم المجتمع المدني، وأصبح أيدولوجية مرتبطة بإيديولوجية نشر الديمقراطية والتبشير بها للتخلص من التسلط و تعميق التنمية، وتوجد مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في بروز هذا المصطلح وهي:

1- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

2-تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي.

3-عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص.

4-انتشار المعلومات على المستوى العالمي والتطور التقني.

5-شيوع ظاهرة الفساد عالميا والحاجة لإنتاج آلية جديدة للقضاء على هذه الظاهرة.

6-الأزمة المالية التي واجهت الدولة وعجزها عن تلبية حاجات مواطنيها، الأمر الذي استدعى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية.

يتم التركيز في ظل العولمة السياسية، ومن خلال كل برامج الإصلاح السياسي الخاصة بالمجتمعات الصاعدة، على ضرورة تفعيل المجتمع المدني كقيمة اجتماعية معبرة عن درجة انفتاح النظام السياسي على المجتمع. بمعنى أن المجتمع المدني بهذا المنظور هو قيمة اجتماعية وفاعلا اجتماعيا في آن واحد يتكرس في شبكة جمعوية، وقد أصبح يطلق على المجتمع المدني القطاع الثالث، وأصبح المجتمع المدني رأس المال الاجتماعي[16] للحكم الراشد، لأن منظمات المجتمع المدني يمكنها أن تلعب دورا بديلا عن الحكومة في نواحي مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية. فالمجتمع المدني هو أداة لتجسيد الديمقراطية، كما أنه فاعلا في العقلانية السياسية وعنصرا محوريا في تكريس فلسفة حقوق الإنسان.[17]

بالنظر إلى الدول العربية موضع الدراسة يمكن القول إن ضعف قوى ومنظمات المجتمع المدني يعد من بين العوامل التي تفسر تعثر عملية التحول الديمقراطي، فعلى الرغم من وجود عشرات الآلاف من الجمعيات الأهلية والمنظمات النقابية والحقوقية والحركات الاجتماعية في مصر، وعلى الرغم من أن بعضها قام بدور هام خلال ثورة 25

يناير، إلا أنها لم تستطع القيام بدور بارز ومؤثر في مرحلة ما بعد تخلى مبارك عن السلطة، وذلك لأسباب عديدة، بعضها يتعلق بمناخ الاستقطاب الديني والسياسي، الذي وظف فيه قطاع من منظمات المجتمع المدني كأدوات لقوى وأحزاب سياسية.

فضلا عن القيود القانونية والإدارية والأمنية التي قلصت من فاعلية المجتمع المدني واستقلاليته سواء قبل ثورة 25 يناير أو بعدها، وبعضها الآخر يتعلق بحالة الضعف البنيوي التي يعانى منها كثير من منظمات المجتمع المدني بسبب محدودية العضوية، ونقص التمويل، وغياب أو ضعف المؤسسية والشفافية، فضلا عن غلبة الطابع الخيري الديني وليس التنموي الحقوقي على توجه ونشاط القطاع الأكبر من الجمعيات، وهناك أيضا مشكلة التمويل الأجنبي، وما يقترن بها من تداعيات سلبية على المجتمع المدني. ولا يمكن في هذا السياق تجاهل ظاهرة الانشقاقات الداخلية والصراعات البينية في صفوف الائتلافات الشبابية والثورية، مما أضعف من دور الشباب في العملية السياسية[18].

لعب المجتمع المدني التونسي دورا هاما في مرحلة التحول الديمقراطي التي شهدتها البلاد في نهاية 2010، وذلك من خلال تدخله في العديد من المحطات الرئيسية لإدارة الأزمة، وقد نجح في فرض منطق التوافق بين الأطراف المتعارضة وذلك لما يتمتع به من قيمة وقوة وتنظيم صاحبه منذ تأسيسه[19].

فعلى خلفية الأزمات الأمنية والسياسية التي عرفتها البلاد في عام 2013، والتي قادت إلى تعاظم حالة الاستقطاب السياسي بين حزب حركة النهضة من ناحية، وقوى وأحزاب علمانية من ناحية أخرى لدرجة كادت أن تعصف بالعملية الانتقالية برمتها، بادرت أربع من منظمات المجتمع المدني ممثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعمادة المحامين، باقتراح خارطة طريق تضمنت تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة (غير حزبية) تتولى إدارة شؤون البلاد خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية، وتسريع عملية إقرار مشروع الدستور، وتشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، بحيث يعقب ذلك تحديد موعد الانتخابات. وقد أجرت المنظمات المدنية الأربع اتصالات ومشاورات مع الفرقاء السياسيين بشأن خارطة الطريق المقترحة، ووافقوا عليها، وانخرطوا في حوار وطني جاد أفضى في النهاية إلى تنفيذ بنودها[20].

يرجع بعض المهتمين بالشأن العربي أن تأخر عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يرجع إلى غيا، أو توقف نمو المجتمع المدني، وما يستتبعه من ثقافة سياسية، ويذهب البعض على حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي، وبالتالي إنكار أي مستقبل للانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية. لكن ورغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية، إلا أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث ظهرت فيها تقريبا ويرجع دالك إلى العوامل التالية[21]:

-اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب.

-زيادة الموارد المالية الفردية.

- نمو هامش الحرية.

المحور الرابع: آليات تفعيل إعادة البناء الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي

رغم إطلاق العديد من المشاريع المطالبة بالإصلاح السياسي في العالم العربي إلا أنها لم تلق أي تجاوب من الدولة في المنطقة العربية، وكانت مسألة استمرارية الدولة التسلطية الأوتوقراطية قائمة، حتى نهاية سنة 2010 إلى أن بدأت الحركات الاحتجاجية في تونس، ما جعل النسق الإدراكي والمعرفي المسيطر على دارسي الشرق الأوسط الذي تجاهل دراسة الجماعات والقوى الاجتماعية التي كانت المحرك والدافع الأساسي للتغيير السياسي في كل من تونس ومصر واليمن وسوريا، حيث قام العديد من الأكاديميين بعملية نقد ذاتي، بسبب تركيزهم على دراسة النخب والتحول الديمقراطي من داخل النظام السياسي السلطوي.

لقد كان لبروز الحركات الاجتماعية في العديد من الدول العربية خصوصا تونس ومصر مؤشرا على أن المجتمع في العالم العربي قد أصبح أكثر ميلا إلى المطالبة بالعدالة الاجتماعية والإصلاحات السياسية إلا أن الدراسات العربية لم تول أهمية للموضوع. وقد شكلت الثورة التونسية شرارة للتحول في العالم العربي امتدت الى جميع الدول التسلطية، وأسقطت الحكم الاستبدادي عبر مشاركة فعالة للمجتمع المدني في المطالبة بالتغيير السياسي.

إن الإصلاح السياسي في المنطقة العربية لا بد أن يقوم على رؤية مستقبلية، ولا بد من وجود بعد استراتيجي، ولا يمكن تحقيق للوطن العربي مستقبل موحد لمجموعة من الأسباب:

1-صفة الثقافية السياسية مختلفة.

2-الأنظمة العربية لها طبيعة مختلفة.

3-درجة التعقيد السلطوي في الدول العربية.

4-الرغبة السياسية مختلفة.

5-حساسية الدول العربية من التغيير السياسي.

من أجل نجاح الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية لا بد من توفير الأرضية المناسبة لإقامة ما يصفه بالشروط التحتية لإشاعة الثقافة والقيم الديمقراطية في المجتمع العربي، وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

- نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيزها وطنيا وقوميا، وتفعيل حركة حقوق الإنسان داخل كل بلد عربي وعلى الصعيد القومي.

- إحداث آليات للعمل الديمقراطي على الصعيد القومي، وإطلاق مؤسسات قومية للعمل الديمقراطي.

هناك مجموعة من المتغيرات هي التي تؤثر وتحدد عملية الانتقال الديمقراطي، ممثلة في النقاط التالية:

- درجة تطور العلاقات التنافسية السياسية بين الفواعل الداخلية والخارجية.

- مستوى مدى نجاح أو فشل الحوارات الموجودة حاليا: المتوسطي، الشراكة المتوسطية، منظمة التجارة العالمية، الديمقراطية.

- مستقبل الصراعات الموجودة في الوطن العربي ومستقبل الأزمات في بعض الدول مثل: الصومال، الصراعات الداخلية في السودان، العراق، مصر ، ليبيا، سوريا...الخ.

- درجة التوافق المنفعي الموجود بين الأنظمة السياسية.

- مستقبل الإصلاح يكون مرهون أكثر على درجة وعي النخب والمجتمع المدني بضرورات الإصلاحات وفواعل وجود الإصلاح.

هناك تواضع في الانجاز الديمقراطي في المنطقة العربية لان التغيرات السياسية التي عرفتها وتعرفها بعض البلدان العربية، حسب رأي بعض الباحثين ماهية مجرد انفتاح سياسي بدون تحول ديمقراطي حقيقي، وغياب لمؤسسات المجتمع المدني كما أن استجابة النظم السياسية العربية لضغوط التحول الديمقراطي قد أفضت إلى عودة مقيدة للأحزاب السياسية في حوالي ثلثي البلدان العربية، والأحزاب السياسية العربية

مرتبطة بشخص مؤسسها وتعاني انفصاما واضحا بين القواعد والقيادات وغيابا واضحا للديمقراطية في علاقاتها الداخلية، وتواضع الانجاز الديمقراطي العربي فإنه هناك مجموعة من الصعوبات تعوق التحول الديمقراطي في الوطن العربي[22]:

أ- صعوبة ذات طابع ثقافي لأن الثقافة العربية هي ثقافة استبداد تقوم على استبداد الحاكم وخضوع المحكومين، وكذلك غياب دور المثقفين العرب عن ساحة الدعوة من أجل التحول الديمقراطي، وغياب ثقافة السياسة الديمقراطية.

ب- وجود حركات سياسية معارضة غير أنها في ذات الوقت معادية للديمقراطية، وتوجه أصبع الاتهام للحركات الإسلامية، أي أنها لها عداء تجاه الديمقراطية اللبرالية.

ج- الآثار السياسية للثروة النفطية، ودورها في شراء الرضا السياسي، واكتساب شرعية سياسية بطرق غير ديمقراطية (دول الخليج).

د- تميز النظام العربي على نحو استثنائي بعدد كبير نسبيا من النزاعات المسلحة بين الدول والحروب العربية الإسرائيلية، وكذلك النزاعات الأهلية في لبنان، السودان، العراق، ليبيا، اليمن الصومال، سوريا، وأعمال العنف السياسي في مصر على اثر الانقلاب الذي حدث في مصر.

هـ- غياب مفكرين ديمقراطيين متنورين في مراكز صنع القرار السياسي قادرين على التأثير على صانعي القرار في بلورة مشروع أو نموذج عربي حقيقي للحكم الديمقراطي يمكن الرجوع إليه .

يمكن تفعيل و إنجاح الإصلاح السياسي و الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الآليات التالية:

1- تحقيق تعددية سياسية فعلية تنافسية و إصلاح هياكل ومؤسسات الدولة وفق أطر مؤسسية ديمقراطية، كون المشاركة السياسية، وبخاصة عبر الانتخابات مكونا أساسيا في النظام الديمقراطي، لدلك تولى العملية الانتخابية أهمية كبيرة كونها من بين أهم مؤشرات الديمقراطية.

2- تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية بأطر و بآليات مؤسساتية سياسية ديمقراطية.

3- تشجيع ودعم قوى المجتمع المدني و استقلاليته عن القوى السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية.

4- احترام مبدأ التداول على السلطة لجميع القوى السياسية و المعارضة بالطرق الديمقراطية والسلمية

5- إصلاح النظام الانتخابي و اعتماد المعايير الدولية في تصميم النظم الانتخابية.

6- تعميق الثقافة السياسية الديمقراطية و التربية و التأكيد على التنشئة السياسية الديمقراطية.

7- خلق ديناميكية جديدة على مستوى العلاقة بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني.

الخاتمة :

انطلاقا من تجارب الانتقال الديمقراطي التي شهدتها دول العالم العربي، ظهر جليا أن إدارة المرحلة الانتقالية لا تلين بتحكيم منطق تسويد الأغلبية على الأقلية، بل تكون بتحكيم التوافق تأسيسا لشكل من أشكال الديمقراطية التشاركية البناءة.

كما أن الانتخابات الحرة والنزيهة تمثل أحد الآليات الرئيسة للنظام الديمقراطي، إلا أنها لا تكفى بمفردها لقيام ديمقراطية حقيقية، فالأخيرة تستوجب توفر أسس وعناصر عديدة منها: التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع تحقيق التوازن فيما بينها استنادا إلى مرجعية دستورية واضحة ومستقرة، وقدرة الحكومة المنتخبة على ممارسة السلطة والحكم، وسيادة حكم القانون، وفاعلية مؤسسات وإجراءات الشفافية والمساءلة، ووجود مجتمع مدني فاعل ومستقل، وكفالة الحقوق السياسية والحريات المدنية لجميع المواطنين على قاعدة المواطنة المتساوية، وتعدد مصادر المعلومات مع حرية الوصول إليها.

إن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في العام العربي يستلزم توافر مجموعة من المؤشرات والتي ينبغي تفعيلها لكي تؤسس ثقافة سياسية واعية على النهوض بمستلزمات الديمقراطية، ولا بد من المشاركة في الحياة السياسية بالشكل الذي يقود ويخدم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة. فالثقافة السياسية متغير شديد الأهمية في تفسير واستشراف مستقبل الديمقراطية العربية على أكثر من مستوى. فواحدة من أنماط التحول الديمقراطي هي الثورة الشعبية أو الضغوط من أسفل الهرم السياسي. وهذه الثورة لن تفضي إلى تحول ديمقراطي إلا إذا كان هناك يقين لدى قطاع واسع من المواطنين أن الديمقراطية هي أفضل نظام حكم متاح، مهما اعتراه من عيوب أو مشكلات

وهو ما يفتح الطريق نحو التساؤل عن مرونة الطلب على الديمقراطية في الوطن العربي.
ومن اجل نجاح الديمقراطية في المنطقة العربية لا بد من توفر العناصر التالية:

- حق التصويت مكفول للجميع بغض النظر عن النوع والعرق والدين.
- منافسة مكفولة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية.
- وجود تعدد لمراكز صنع القرار بما يتضمنه هذا من مساءلة ومسئوليات متوازنة.
- قبول كافة القوى السياسية لقواعد اللعبة الديمقراطية بغض النظر عن نتائجها.
- المصدر الوحيد للشرعية هو أصوات الناخبين ولا يقبل الناخبون بغير أصواتهم الحرة مصدرا للشرعية وإلا تحولت إلى ديمقراطية نخبوية.

الهوامش

[1] لرقط الحسين ، **عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الديمقراطي- دراسة حالة الجزائر:1989-2009** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، 2014، ص.25.

[2] محمود الحنيفي عبد العظيم ، استراتيجيات الانتقال الديمقراطي، ***سلسة دراسات وأوراق بحثية***، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، أكتوبر 2011، ص.2.

3 المرجع نفسه، ص.50.

[4] بوروني زكرياء ، ***النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي – دراسة حالة الجزائر***- ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص ص.37،38.

[5] يشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية (Consolidation of Democracy) في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها. وبلغة أخرى، فإن الترسيخ يتضمن معانى تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه. وقد استخدم "أودونيل" مفهوم الانتقال الثاني (Second Transition) للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية، وهو حسب رأيه يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهى عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ. لمزيد من التفاصيل الرجوع إلى: حسنين توفيق إبراهيم ، ***الانتقال الديمقراطي: إطار نظري***، على الرابط:

studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

[6] غربي محمد ، الديمقراطية والحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، ***دفاتر السياسة والقانون*** ، افريل 2011 ، ص ص. 268، 269.

[7] عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ، ***معجم مصطلحات حقوق الإنسان*** ، ب.م.ن، ص.153 .

Available from http ://www.ao-academy.org/docs/moajam.pdf.retrieved. 14 -08-2015.

[8] عواد المشاقبة آمين والمعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد (إطار نظري) ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012، ص.62.

[9] درويش محمد فهيم ، مرتكزات النظام الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد، ط.1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص. 128 .

10 المرجع نفسه، ص.195.

[11] عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ص. 352- 353 .

[12] هانتنجتون صامويل، ***الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط.1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص.19.

[13] جدعان فهمي وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟« أسئلة في التحولات العربية ومآلاتها، مؤسسة الفكر العربي، ***جريدة الرياض***، ع.16278، 17جانفي2013.

Available from http://www.alriyadh.com/802304. retrieved. 05 -09-2016.

[14] التوافق الوطني:" هو تعبير يعكس مفهوم الشراكة المجتمعية أو الشراكة الوطنية، وهو تعبير أيضا عن شرط رئيسي هام يضمن تحقيق متطلبات أنجاز مهام وطنية هامه. بعبارة أخرى نقول طرح هذا المصطلح أو المفهوم (الوفاق الوطني) الذي يستوعب أبرز شروط تحقيق مهام مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية ونحو التغيير ونحو الأفضل والذي جاء في وثيقة "المبادرة الخليجية" ووثيقة قرار مجلس الأمن الذي أكد على دعمه لهذه الوثيقة من أجل الخروج إلى البر الآمن لمسار الثورة الشبابية الشعبية ومطالب الشعب في استعادة حقوقه المنتهكة ، وفي التغيير الديمقراطي ، ولم يكن يقصد منه أعطاء مجال "التقاسم" بين أطراف فاعلة في الساحة والحياة السياسية وفي الثورة الشبابية الشعبية وان كان يعني في مضمونه أن تلعب هذه الأطراف دورا رئيسيا في تحقيق الديمقراطية."

[15] آفاق التحول نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربي.

Available from http://www http://elmeda.net/spip.php?article3560. retrieved. 04 -09-2016.

[16] **يعرف محمد عابد الجابري المجتمع المدني بأنه** :"المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية ،أي المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية حزبية، تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في حدها الأدنى على الأقل، بعبارة أخرى هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة، البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب السياسية و الجمعيات" فالمجتمع المدني يتضمن منظمات ومؤسسات غير حكومية ونقابات مهنية وجمعيات ثقافية وتعاونية .من المزيد من التفاصيل الرجوع إلى : عابد الجابري محمد ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع في الوطن العربي، ***المستقبل العربي*** .ع.167،جانفي 1993، ص. 05.

[17] كعيبوش عمر ، ***ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مقاربة تحليلية: دراسة في واقع التجربة الماليزية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، 2014،ص.35.

[18] حسنين توفيق إبراهيم ،" معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي،" ***مجلة / لديمقراطية*** ، ع.31،2014/08/55.

[19] لرقـط الحسين ، **تأثير بناء التوافقات السياسية على عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس 2010-2019**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3، 2020، ص.256.

20 المرجع نفسه، ص.256.

[21] هانتنجتون صامويل ، مرجع سابق، ص ص.26،27.

[22] أحمد يوسف أحمد، تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ع. 269، جوان 2001، ص ص. 87-94.